مستوطنات التجاوز في مدينة بغداد وبعدها الجغرافي

د.محمد علي مرزا
الجامعة المستنصرية-كلية التربية الأساسية

مقدمة:

تشكل مستوطنات التجاوز في بعض المدن ولاسيما في الدول النامية ظاهرة واضحة تدخل ضمن هيكل النظام السكني فيها. لاشك ان السكن يمثل حاجة أساسية للإنسان بعد الطعام والملبس، لذلك يسعى الإنسان جاهداً في حياته للحصول على سكن يؤمن حياة عائلته. فالسكن يمثل مكاناً للإيواء ووعاء للتنشئة الاجتماعية، وفيها يقضي الفرد حوالي 68-75% من وقته الاجمالي[1]. كما تبرز أهمية الاستعمال السكني بما تشغله من مساحة في بنية المستقرات البشرية. بلغت نسبة هذا الاستعمال في مدينة بغداد حوالي 62.6% من مجموع مساحة الأرض المشمولة بالتطوير والمقدرة حينها ب،238.4كم^2 في عام 1975[2]. وبلغت هذه النسبة في مدينة نيودلهي 41.9% في عام 1956، وفي مدينة نيويورك 23.2% من المساحة المشيدة[3]. ويرجع ذلك لشدة كثافة التنمية السكنية العمودية وأنظمة النقل السريع فيها.

وعلى الرغم من أن السكن لايعني المأوى فقط، بل يشمل أيضاً المرافق والخدمات العامة الملازمة له التي تكفل ضروريات الحياة للعوائل. لذلك يمثل السكن في قطاع الإسكان قيمة اقتصادية، اجتماعية، وخدمية مهمة. ونظراً لتباين المستوى الاقتصادي والاجتماعي لشرائح المجتمعات الحضرية، تظهر أنواع متباينة من الأحياء السكنية. وفي بعض مدن العالم النامية المكتظة بالسكان يظهر نوعاً من الأحياء أو المستوطنات السكنية غير المشروعة، يطلق عليها احياء التجاوز Squatter quarters. يعني التجاوز، احتلالاً للأرض بغير حق ومن دون ثمن بهدف امتلاكها بوضع اليد عليها. تشغل هذه الأحياء غالباً بالفقراء المتجاوزين على الأراضي، وتظهر على شكل مستوطنات وجيوب من الأكواخ، بيوت الصفيح، الطين، المخيمات، والمساكن المتهرئة التي تفتقد إلى الخدمات وتترك آثاراً سيئة على البيئة الحضرية.

وبغداد العاصمة، واجهت هذه المشكلة في حقبة من الزمن، وتبدو هذه المشكلة الآن ظاهرة فيها كما ظهرت في مدن القطر الأخرى. عليه يقوم هذا البحث على فرضية فحواها، ان التنمية غير المتوازنة في أقاليم البلد وعدم الاستقرار السياسي يمثلان جوهر هذه المشكلة.

ويهدف البحث إلى دراسة وتحليل هذه المشكلة واستقراء آثارها من خلال استخدام الأسلوبين الذاتي والبنيوي وعبر المحاور الآتية:

أولاً- واقع مستوطنات التجاوز وجذورها:

اتسمت مدينة بغداد عبر تاريخها الطويل مثل أكثر المدن القديمة بنموها البطيء، إذ نمت كمدينة صغيرة متجانسة في موضعها عند خصر الرافدين، وشواهد الموروث المعماري والأزقة الضيقة شاخصة في أحيائها القديمة لحد الآن.

وتقدر مساحة المدينة الصغيرة المسورة بحوالي 10كم^2 في عام 1924[4]. أخذت بالتوسع مع الشريط الطولي لنهر دجلة لتأخذ شكلاً مستطيلاً بمساحة قدرت بـ100كم^2 في عام 1956[5]. ومنذ ذلك التاريخ بدأت المدينة بالتوسع المفرد إلى أن بلغت مساحتها حالياً بحدود 850كم^2[6]، واتخذت شكلاً شعاعياً مع امتداد الشوارع المشعة من مركز المدينة نحو الأطراف وبتأثير المخطط الشامل للمدينة أيضاً.

ويذكر أن جذور مشكلة التجاوز في المدينة ظهرت في مطلع الثلاثينيات من القرن الماضي بصورة محدودة جداً، تفاقمت المشكلة بانتشار الآلاف من العوائل الفلاحية في نهاية عام 1954 في منطقة كانت مغمورة بالمستنقعات في الأطراف الشرقية من المدينة وخلف سدة ناظم باشا، في مقاطعة سميت بالعاصمة حينها، ظهرت على أثرها مستوطنة كبيرة من مساكن الصرائف والخيم شغلت بالعوائل الفلاحية المهاجرة الفقيرة[7].

استمر توافد الأسر على المدينة لأسباب اقتصادية واجتماعية من المحافظات الجنوبية الوسطى، ولاسيما من ميسان وواسط، إذ استوطنت تلك الأسر في المنطقة ذاتها وفي الأطراف الشمالية الغربية من المدينة، وعلى أثر تفاقم مشكلة السكن في بغداد واتساع نطاق الصرائف، قامت الحكومة بعد عام 1958 بمشاريع الإسكان الحكومي، حيث شيدت مساكن بمساحة 144م^2، كما قامت بتوزيع القطع السكنية بذات المساحة لإسكان تلك الأسر، فظهرت مدينة الثورة والشعلة كضواحي سكنية ثم الفضيلية والكمالية وغيرها، وبسرعة اتصلت هذه الضواحي بالنسيج العمراني للمدينة نتيجة لعمليتي القفز والإملاء، مما أدى إلى توسع وانتشار التنمية الحضرية للمدينة.

وبعد عام 1980 ظهرت بعض مستوطنات التجاوز ثانية وبصورة محدودة داخل المدينة، حيث قام أحد مالكي الأرض الزراعية ببيع الأرض على شكل قطع تراوحت مساحاتها بين 100-250م^2 تقريباً. قام السكان ببناء تلك القطع بمادتي الطابوق والجص

بسرعة دون اعتبار للمقاييس الإنسانية الأساسية، حاولت الحكومة إزالة تلك المنطقة التي تقع في نهاية منطقة الثعالبة (حي الشعب) لكنها أرجأت ذلك لظروف البلد الصعبة، ولا زال الحي المتهرئ قائماً لحد الآن.

كما ظهرت في هذه المدة أيضاً بعض مستوطنات التجاوز واتسعت أخرى خارج حدود أمانة بغداد بخاصة في أطرافها الشرقية المتاخمة لقطاع الثورة مثل حي طارق، الحميدية، والغرير.

وبعد نيسان 2003، وعلى أثر دخول القوات الأجنبية البلد، استفحلت هذه المستوطنات والجيوب في أجزاء كبيرة من مدينة بغداد، إذ شيد السكان مساكن لهم على قطع الأراضي الخالية والفضلات الفضائية داخل الأحياء السكنية القائمة وفي مناطق معسكرات الجيش. ان الانتشار الواسع لهذه المستوطنات جعلت منها ظاهرة شاخصة، ومن أمثلتها منطقة التجاوز بجانب حي أور، وفي منطقة حوانيت الجيش في نهاية البلديات، وفي نهاية الحرية الثانية، وفي حي الضباط من جهة حي العدل، وفي المنطقة الزراعية في نهاية شارع العبيدي، وفي منطقة الشعلة وأبو دشير في الدورة وغيرها، شكل (1).

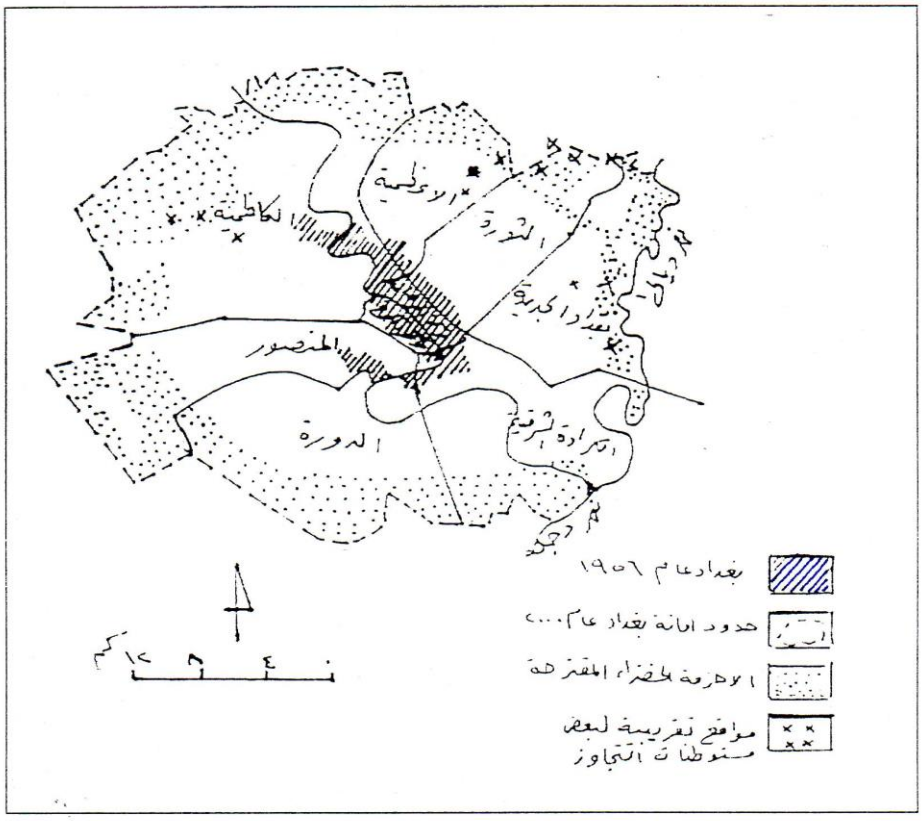

من خلال المشاهدة الميدانية لبعض هذه المناطق ومحاولة قراءة المشكلة واستقراء أسبابها، أمكن التوصل إلى جملة من الأسباب المباشرة وغير المباشرة المترابطة معاً لتفسير هذه المشكلة، أهمها:

1. التزايد المفرط لسكان المدينة على حساب سكان القطر، قدرت نسبة سكان المدينة بـ35.3% من مجموع سكان الحضر في القطر عام 1957، ارتفعت النسبة إلى 38.2% في 1977، وأصبحت النسبة 33.4% في 1987 ثم انخفضت إلى 24.2% في 1997، جدول (1).

جدول (1) سكان مدينة بغداد 1957-1997[8]

السنة	سكان المدينة (مليون نسمة)	
	العدد	% من سكان الحضر في القطر
1957	0.85	35.3
1977	2.9	38.2
1987	3.8	33.4
1997	4.2	24.2

يشير الجدول إلى التزايد الكبير في سكان المدينة للمدة 1957-1977 الذي لم يكن نتيجة للزيادة الطبيعية للسكان فقط، بل لعامل الهجرة السكانية الكبيرة إلى المدينة. وقد ذكر بأن 70% من مجموع الزيادة في سكان بغداد للمدة 1965-1971 كان بسبب الهجرة[9]، كما أشارت بعض الدراسات إلى ان عدد سكان مستوطنات التجاوز في بغداد بلغ 184 ألف نسمة عام 1958، ارتفع إلى 250 ألف عام 1961[10]، أما الزيادات المعتدلة في السكان بعد عام 1987 جاء نتيجة للحروب والحصار الاقتصادي الذي أدى إلى انتشار الفقر والمرض وتزايد نسبة الوفيات بدرجة كبيرة.

وفي نهاية عام 2005 أذاعت المفوضية العامة للانتخابات بيانات تقديرية عن عدد السكان، قدر فيها سكان محافظة بغداد بـ6.4 مليون نسمة، بنسبة 24.2% من مجموع سكان القطر.

2. التنمية غير المتوازنة في أقاليم القطر، إذ يلاحظ تركز القوة الاقتصادية والإدارية في بغداد، مثل تركز المشاريع الخدمية والصناعية، بلغت نسبة الأخيرة فيها 31.2% من مجموع المشاريع الصناعية في القطر البالغة 47.6 ألف في 1990[11]. هذه المقومات فضلاً عن وجود خدمات البنى الاجتماعية والارتكازية،

يفسر استمرار تركز فرص العمل والاستثمارات في المدينة مقارنةً بالمدن الأخرى مما يجعلها قطباً جاذباً للسكان بصورة مستمرة من أقاليم الفقر والضعف سيما من المحافظات الجنوبية، وبالذات بعد عام 1980 مما أسهم في توسع مشكلة التجاوز.

3. النقص الحاد في الوحدات السكنية مقارنةً بتزايد السكان وانشطار العوائل فضلاً عن عجز سوق الإسكان الحكومي في معالجة مشكلة السكن وضعفه في إنشاء المساكن لسد الحاجة والطلب المتزايد منذ مدة طويلة. والمعروف أن تقارير شركة دوكسيادس في الخمسينيات وشركة بول سرفس في السبعينيات أشارت إلى تفاقم مشكلة السكن وضرورة معالجتها.

إن الحاجة السكنية ليست ساكنة، بل تعتمد على الاتجاهات الديموغرافية ومرونة الدخل المتغيرة للشاغلين. تحسب الحاجة السكنية الفعالة بالمعادلة الآتية:

الحاجة السكنية الفعالة = (الطلب السكني+ المتهدم)− (المخزون السكني لسنة الأساس – الأبنية في دور الإنشاء)

وبحسابات بسيطة وطبقاً للبيانات المتوفرة من إحصاء 1997، يمكن تقدير هذه الحاجة في مدينة بغداد بالآتي:

الطلب السكني = عدد الشاغلين × (1+ نسبة الشاغر)

عدد الشاغلين = أما عدد الذكور في سن 20−49 سنة

أو عدد الأناث في سن 15−44 سنة

عدد الذكور حسب بيانات 1997 = 957.4 الف نسمة

وبافتراض نسبة الشاغر من الدور = صفر

إذن الطلب السكني = 957.4 × (1+ صفر) = 957.4 ألف وحدة سكنية

المتهدم بسبب الافساد أو التهرؤ بافتراض 10% من عدد الوحدات السكنية الموجودة والمقدرة حسب البيانات بـ514.3 الف وحدة سكنية.

إذن المتهدم = 51.4 ألف وحدة

المخزون السكني عدا المتهدم = 462.9 ألف وحدة سكنية

افتراض البناء في دور التشييد = صفر

اذن الحاجة السكنية الفعلية في المدينة في عام 1997 = (957.4+ 51.4)- (462.9- صفر) = 545.9 ألف وحدة سكنية

4. ارتفاع أقيام الأراضي والدور السكنية والإيجارات أسهم في تفاقم هذه المشكلة. يقدر معدل إيجار وحدة سكنية صغيرة وبسيطة في أحياء أطراف بغداد مثل حي أور والشعب بين 150-200 ألف دينار ويتراوح قيمة المتر المربع الواحد من الأرض حالياً في هذه الأحياء بين 200-400 ألف دينار. هذه العوامل تدفع بالعوائل إلى التجاوز على الأراضي وبناء مساكن لهم.
5. السياسة غير الموافقة للحكومة السابقة قبل عام 2003 في إصدار القرارات الإدارية واستمرار توزيع الأراضي على الضباط والمسؤولين وحسب تفاقم الأوضاع الخارجية دون مراعاة للتصميم الأساس للمدينة. فقد وزعت المناطق المخصصة للتنزه كما في حي أور والشعب، كما وزعت العديد من القطع المخصصة للخدمات والتشجير أيضاً، مما خلق حالة عدم رضا لدى عامة الناس. وأشار أحد المسؤولين حالياً بأن الدولة السابقة قامت خلال خمس سنوات قبل العدوان بتوزيع حوالي نصف مليون قطعة سكنية، 40% منها وزعت في بغداد. هذه الحالة شجعت بعض السكان من السيطرة والتجاوز على قطع الأراضي والمرافق العامة بعد العدوان مباشرة.
6. ضعف الأجهزة الإدارية وفسادها سيما في قطاع البناء والتشييد. واستغلال ظروف الحرب والحصار في النفوذ في ثغرات القوانين والتشريعات.
7. تفشي البطالة وانتشار الفقر، دفع بالكثير من العوائل في المناطق المكتظة بالسكان في المدينة والمحافظات إلى بيع دورهم والبحث عن السكن أما بالتجاوز أو بشراء مساكن رخيصة متجاوز عليها سابقاً سيما في أطراف حدود مدينة بغداد مثل حي طارق والغرير وغيرها.
8. الحرب الأخيرة واحتلال البلد، أشاع حالة الفوضى وفقدان القانون والأمن مما ساعد بعض السكان سواء من داخل المدينة أو من سكان المحافظات الذين تربطهم صلة قربى بالعوائل في بغداد من التجاوز على معظم قطع الأراضي الخالية والفضلات الفضائية داخل المدينة بحيث أصبحت ظاهرة شاخصة للعيان.

ثالثاً- تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لسكان التجاوز:

لاستنتاج بعض المؤشرات عن مناطق سكان التجاوز في مدينة بغداد، أجرى الباحث مسحاً ميدانياً لمنطقتين هما، منطقة في نهاية الثعالبة (حي الشعب) التي تم التجاوز عليها بعد عام 1980. كانت هذه القطعة عبارة عن أرض زراعية تزرع بالخضروات، وقام مالكوها ببيعها على السكان على شكل قطع تراوحت مساحتها بين 100–250م^2 بصورة غير مشروعة. شيد السكان بسرعة على هذه القطع مساكن متواضعة ومتراصة، وقد حاولت الحكومة إزالة هذا التجاوز، لكن ظروف الحرب حالت دون ذلك.

أما المنطقة الثانية، فهي قطعة الأرض المحصورة بين حي أور والشقق السكنية في الطالبية، وتعود ملكيتها إلى وزارة النفط. استحوذ السكان عليها في شهر نيسان 2003 عند دخول القوات الأجنبية. أقام السكان في هذه القطعة مساكن بمساحات تراوحت بين 200–300م^2، بنيت بالطابوق معظمها يتكون من طابق واحد وبعضها من طابقين.

ورغم صعوبة جمع البيانات من سكان هذه المناطق، إلا ان الباحث حاول ببعض الأساليب المسحية من الحصول على بعض المؤشرات. ان عدم فرز هاتين المنطقتين إلى قطع سكنية من قبل أمانة بغداد، دفع بالباحث إلى استطلاع المنطقتين عدة مرات وحساب أبعادهما وأبعاد الشوارع والأزقة فيهما بواسطة الخطوات النظامية ومنها أمكن رسم مخططين تقريبيين لهما، شكل (2).

ووفقاً للمخططين، فإن أبعاد المنطقة الأولى في نهاية الثعالبة التي تمثل جزءاً من مناطق تجاوز أخرى تنتشر بصورة مبعثرة في ذلك الموقع، تبلغ 322.5 × 356.2 متراً. ويتراوح عرض الشوارع والأزقة الترابية فيها بين 7.5–11م، مساكنها متهرئة، بسيطة ومتواضعة، ويتم صرف المياه السائلة فيها عن طريق سواقي تخترق الأزقة نحو الشارع العام، أما الفضلات الصلبة فتصرف إلى خزانات تحت الأرض.

وتبلغ أبعاد المنطقة الثانية 412.5× 243.7 متراً، عرض شوارعها وأزقتها الترابية مماثلة للمنطقة الأولى. مساكنها متنوعة، بعضها بسيط لكنها أفضل من مساكن المنطقة

الأولى، وأخرى متوسطة. تجاوز سكان هذه المنطقة أيضاً على شبكات الكهرباء، بربط مساكنهم بأسلاك الكهرباء الوطنية. كما قاموا بحفر قنوات على طول الشوارع والأزقة لتصريف مياه المجاري فيها إلى خزانات المجاري في الشارع العام. وتجاوزوا أيضاً على شبكات المياه العذبة مما زاد في إفساد وتخريب خدمات البنى التحتية في المنطقة بكاملها.

كما استخدم الباحث أسلوبي المقابلة الشخصية لبعض الساكنين والمسح باستمارات الاستبيان لعينة، بلغ حجمها 120 أسرة، نصفها في المنطقة الأولى والأخرى في المنطقة الثانية. جمعت البيانات بوساطة بعض الأفراد ممن لهم صلة بالسكان.

ووفقاً للمسح الميداني لعينات البحث فيما يتعلق بحجم الأسرة، ومهنة رب الأسرة، وجد بأن 71.7% من الأسر بلغ حجمها أكثر من 7 أفراد، في حين بلغت النسبة في المنطقة الثانية 65%. وتبين ان 63.3% من أرباب الأسر في المنطقة الأولى، يمتهنون أعمال خدمية مثل أعمال المجاري، المياه، الكهرباء والبناء، والنسبة الباقية يمتهنون أعمالاً حرة مثل سواق سيارات، باعة للخضروات وللمواد المستعملة.

وفي المنطقة الثانية، كانت نسبة 51.7% من أرباب الأسر يمتهنون أعمالاً حرة، 30% عمال خدمات، والبقية عمال حكوميون، جدول (2).

جدول (2) % لحجم الأسر ومهنة أرباب الأسرة في عينة البحث[12]

المنطقة	حجم العينة	حجم الأسرة		مهنة رب الأسرة		
		4-7 فرد	أكثر من 7	عمال خدمات	أعمال حرة	عمال حكوميون
المنطقة الأولى	60 أسرة	28.3	71.7	63.3	36.7	-
المنطقة الثانية	60 أسرة	35	65	30	51.7	18.3

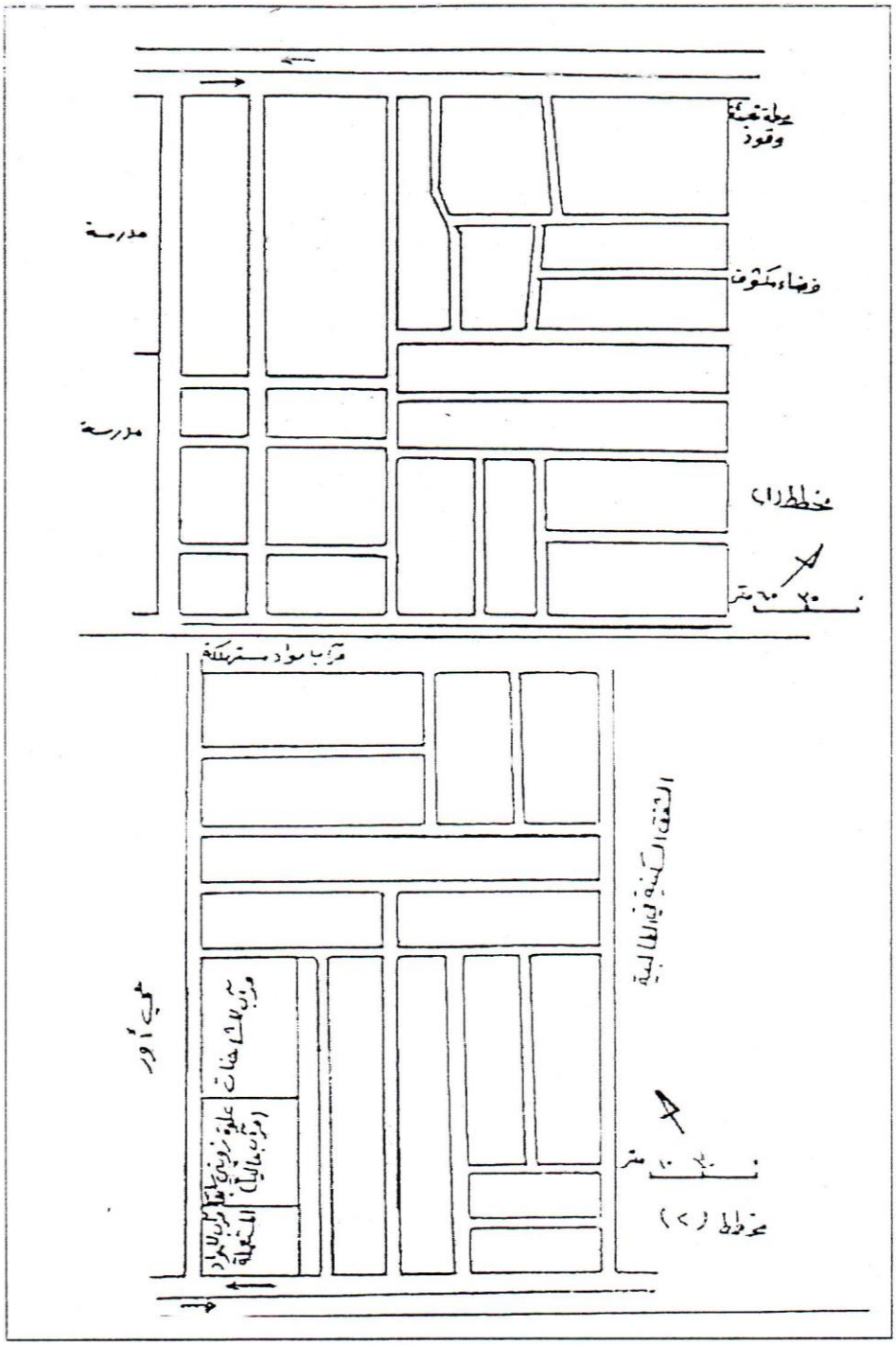

مخطط (2) منطقة التجاوز بين حي أور وشقق الطالبية

رسم المخططان وفقاً للمسح الميداني من 9/9-2005/9/21

وبالنسبة لتوزيع السكان حسب مسقط رأس رب الأسرة والانحدار العشائري، تبين بأن 93.3% من عينة البحث في المنطقة الأولى، مولودون في مدن أخرى. وبلغت النسبة في المنطقة الثانية 86.7%. والاحتمال الكبير بأن النسب المتبقية التي تشير إلى ولادة

رب الأسرة في بغداد أن تكون ولادة الجد من مدن أخرى. كما وجد ان 61.7% من عينة المنطقة الأولى ينتمون إلى عشيرة واحدة، قبال 58.3 في المنطقة الثانية، والنسب المتبقية ينتمون إلى عشائر مختلفة، جميعها تعود إلى المحافظات الجنوبية. وهذا يوضح مدى تأثير الهجرة الداخلية وصلة القربى وفقر المحافظات الجنوبية في تفاقم هذه المشكلة في بغداد، جدول (3).

جدول (3) % لتوزيع سكان التجاوز حسب مسقط رأس رب الأسرة والانحدار العشائري[13]

المنطقة	حجم العينة	مسقط الرأس		الانحدار العشائري	
		في نفس المدينة	في مدن أخرى	من نفس العشيرة	من أخرى
الأولى	60 أسرة	6.7	93.3	61.7	38.3
الثانية	60 أسرة	13.3	86.7	58.3	41.7

وبأسئلة مباشرة، أمكن التوصل إلى حقيقة أن معظم سكان المنطقة الأولى لايملكون مساكن أو قطع أراضي داخل بغداد، لذلك اضطروا إلى شراء تلك القطع بأثمان مناسبة لتأمين السكن وتفادي الإيجارات العالية. أما في المنطقة الثانية، فإن نسبة من السكان يملكون مساكن من خلال المؤشر الكبير لعرض المساكن للبيع فيها، فضلاً عن وجود نسبة أخرى من السكان، دفعتهم الإيجارات العالية أما إلى التجاوز على القطع أو شراء قطع أو مساكن متواضعة فيها.

رابعاً- أبعاد المشكلة:

يمكن استنتاج البعد الجغرافي لهذه المشكلة في جانبين رئيسين هما:

1. الجانب المكاني– البيئي:

إن اتساع أحياء التجاوز في المدينة أدى إلى سعة مساحة الاستعمال السكاني على حساب مساحة الفضاءات المفتوحة ومرافق الخدمات العامة، فمثلاً كان نصيب الفرد من المساحة الخضراء والمفتوحة حوالي 4.6م^2 في بداية السبعينيات، واقترح لرفعه إلى 13.2م^2 في التسعينيات وفقاً للتصميم الأساس[14]. نشاهد الآن تحول المدينة إلى مدينة فوضى وخراب وانتشار الخلايا السكنية السرطانية على معظم الفضاءات المكشوفة داخل المدينة وفي أطرافها لتقضي حتى على الأحزمة الخضراء المقترحة في المخطط العام.

وعليه يحتمل أن يكون نصيب الفرد حالياً أقل من 2م^2، ولهذا الوضع مخاطر بيئية وصحية قاسية.

كما ان اكتظاظ المدينة بالسكان، زاد من تلال النفايات والأنقاض مما يفاقم من حدة تدهور الحالة الصحية والجمالية في المدينة، ونتج عن هذه الحالة أيضاً، اتساع مناطق التهرؤ Slum areas في هذه المناطق وغيرها، إلى جانب انتشار مظاهر الحياة الريفية الذي يخلق تلوثاً معمارياً سيئاً ويفسد البيئة الحضرية.

2. الجانب الاجتماعي- الاقتصادي:

يتمثل اجتماعياً باستمرار العلاقة القوية لصلة النسب والقرابة في العلاقات الاجتماعية، لهذا البعد الاجتماعي الأفقي أثر على التنظيم الاجتماعي في المدينة التي تحتاج نوعاً من التكييف والتهذيب لبعض القيم والسلوك ونمط من شبكة العلاقات التي تتلاءم والتنظيم الحضري.

وتبرز أيضاً في سيادة القيم الريفية الموروثة كامتداد لمناطق الأم السابقة (الثورة، الكمالية، الفضيلية، الشعلة وغيرها) وهذا يزيد من سعة التباين في النمط السكني والحياتي بين هذه القطاعات والقطاعات السكنية الحضرية الأخرى.

وزادت هذه المشكلة من تفاقم النقص في البنى الاجتماعية والارتكازية، واتساع مناطق التهرؤ وما تحمله من مخاطر اجتماعية وأخلاقية دفعت إلى تمزيق النسيج الاجتماعي والاقتصادي للمدينة.

أما اقتصادياً، فإن الأرض الحضرية تمثل جزءاً أساسياً من رأس المال الثابت. ولتفعيل استثمارها، يتعين استغلالها وفقاً لاقتصاديات الأرض والمصلحة العامة. عليه تمثل مشكلة التجاوز هدراً في الموارد الاقتصادية للمدينة، كما ان هذا الاستغلال يكون على حساب الاستعمالات الأخرى مما يخلق عدم توازن في الاستعمالات وما ينجم عنها من مشاكل.

خامساً- بدائل الحلول:

من خلال بحث المشكلة ورؤية أبعادها، يمكن اقتراح بدائل الحلول الآتية:

1. إبقاء هذه المناطق بعد استيفاء أثمان قطع الأراضي داخل حدود أمانة بغداد وضرورة اعطاء قروض مالية من المصرف العقاري للعوائل لغرض تحسين مساكنهم، وتوجه الحكومة نحو برامج عاجلة لتحسين الخدمات والبنى التحتية فيها ضمن برنامج تطوير المدينة. وبالنسبة لبؤر التجاوز عند حدود أمانة المدينة،

يمكن حصرها في مناطق خارج الأراضي المخصصة كأحزمة خضراء مع تقديم تسهيلات مالية لتحسين مساكنهم وخدماتهم، هذا البديل لايعالج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للمشكلة بصورة جذرية.

2. البديل الثاني، إزالة جميع التجاوزات داخل المدينة وفي أطرافها، مع تخصيص قطع أراضي مناسبة خارج حدود المدينة وبالذات في أقاليم المحافظات وتوزيعها على العوائل التي لاتمتلك عقاراً من خلال جرد العوائل في هذه المناطق، والتحقق من دوائر التسجيل العقاري حول ملكياتهم العقارية، وعلى الهيئات المسؤولة المباشرة في استغلال هذه المناطق وفقاً للتصميم الأساس والمصلحة العامة.
3. توجه الحكومة نحو تبني برامج تنموية عاجلة للتخفيف من المشاكل الحادة والتأكيد على استراتيجية التنمية الإقليمية المتوازنة، لتحقيق نوعٍ من الاستقرار في حركة السكان وتكافؤ فرص العمل. ويتعين سيادة القانون وتطبيق القرارات الإدارية والتخطيطية بصورة كفوءة وعادلة. وضمن محور البحث، يتعين على الحكومة تبني برامج عاجلة للتنمية الإسكانية بأنماط مختلفة خارج مدينة بغداد، تراعى فيه المستويات الاقتصادية والاجتماعية للسكان، كما تتطلب الحالة في بغداد، تبني الحكومة عدة برامج معاً مثل برامج التطوير، إعادة تجديد، وإعادة تأهيل Development, Renewal, Rehabilitation.

وفي رأينا ان البديل الثاني والثالث يمثلان حلول مناسبة ليس فقط لمشكلة التجاوز بل للمشاكل الأخرى، سيما انها مشاكل معقدة ومترابطة مع بعضها.

الخلاصة والاستنتاجات:

تناول البحث دراسة مشكلة مستوطنات التجاوز في بغداد، من حيث جذورها وتطورها وواقع استفحالها في المدينة، إلى جانب استقراء آثارها واقتراح بدائل الحلول لها، وفي هدى قراءة المشكلة وتحليلها، أمكن التوصل إلى الاستنتاجات الآتية:

1. ترجع جذور المشكلة إلى مطلع الثلاثينيات من القرن الماضي، تفاقمت في الخمسينيات، ثم ظهرت ثانية في الثمانينيات، لتستفحل في بداية عام 2003.
2. استنتجت أسباب عديدة للمشكلة، أهمها تزايد سكان المدينة المفرط بسبب عامل الهجرة الداخلية، كما ان التنمية الاقليمية غير المتوازنة سببت فقر أقاليم المدن بفرص العمل والخدمات مقارنة بمدينة بغداد، إضافة إلى العجز السكني المستمر وتدهور الأوضاع السياسية وتفشي الفساد الإداري.

3. تحليل بعض المؤشرات للعوائل في هذه المناطق، يشير إلى ضخامة حجم الأسر، وامتهان أغلبية أرباب الأسر للأعمال الخدمية والحرة، إضافة إلى ان معظمهم مولودون في مدن أخرى، ولهم صلات عشائرية قوية، وهذا يفسر انتشار مظاهر الحياة الريفية، والقيم والسلوك العشائري في أجزاء كثيرة من المدينة.
4. تفاقم المشكلة في المدينة، تركت أبعاداً سيئة، تتمثل حالياً بأبعاد مكانية–بيئية، وأبعاد اقتصادية– اجتماعية.
5. وفي ضوء قراءة المشكلة وتحليلها، وضعت بدائل حلول لها، تمثل مقترحات لمعالجة المشكلة في المدينة ضمن الإطار الشامل الذي يحتاج تنمية عاجلة ضمن برامج التطوير الشامل لأقاليم البلد.

المصادر:

(1) اسماعيل ابراهيم الشيخ درة، اقتصاديات الإسكان، مجلة عالم المعرفة، العدد 127، 1988، الكويت، ص25.

(2) أمانة العاصمة، كراس اللجنة العليا للتصميم الأساس لمدينة بغداد، العدد الثالث، مطبعة أمانة العاصمة، 1975، ص10.

(3) KS Rome Gowda, "Urban and Regional Planning", University of Mysore, India, 1972, PP.47-48.

(4) صالح فليح حسن، تطور الوظيفة السكنية لمدينة بغداد الكبرى، مطبعة دار السلام، بغداد، 1976، ص60.

(5) خالص الأشعب، مدينة بغداد، نموها، بنيتها، تخطيطها، الموسوعة الصغيرة (108)، دار الحرية للطباعة، 1982، ص64.

(6) Amanat Al-Asima, Polservice, "Comprehensive Development Plan for Baghdad-2000", Baghdad, 1978.

(7) بكر مصطفى سالم، الصرائف في بغداد، مطبعة الشطري، بغداد، 2005، ص1–5.

[8] وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، الإحصاءات السكانية، 1957، 1977، 1987، 1997.

[9] Amanat Al-Asima, Polservice, Op.Cit, P.25.

[10] صالح فليح حسن، المصدر السابق، ص72-73.

[11] كامل الكناني، آليات تحجيم التركز الصناعي لمدينة بغداد، مجلة المخطط والتنمية، مركز التخطيط الحضري والإقليمي، العدد 7، 1998، ص24.

[12] الدراسة الميدانية، من 9/9-2005/9/21.

[13] الدراسة الميدانية، من 9/9-2005/9/21.

[14] أمانة العاصمة، كراس اللجنة العليا، المصدر السابق، ص10.